

### أحكام

أحكام	رقم أوراق الدعاوى	تاريخ القرار ورقه	نوع الجرم	تاريخ الاحكام	أحكام المحاكم (بالفتح)
أحكام	١١٢٠	١١ تموز ١٩٢٠	دفع طفل وكسر	٣٠ اغسطس	ورده بنت عبد العزيز قرين وجوريه بنت احمد حدي وفاطمة بنت عبد الرزاق الحلي وصيه بنت حمود خليفه وخيطه زوجة عمر الخطيب وفاطمة زوجة احمد حدي وخديجة زوجة محمد السروجي واحمد حدي مختار الجميع من القطيف
حاجم من المفرد	٢٣٦	٧ آب ١٩٢٠	غصب	٢٢ آب ١٩٢٠	سلم السرفوف من محلة باب السلام
الزبداني	٧٤٠	١٢ اغسطس ١٩٢٠	قتل	٢ اغسطس ١٩٢٠	حسين بن مسعود اديوب من قرية مجعوفه التابعة للزبداني
دمشق	٢٤٧	١٩ تموز ١٩٢٠	تعطيل عضو	٣٠ -	صالح بن احمد الجوبراني من محلة باب توما
"	٢٤٩	١٦ اغسطس ١٩٢٠	"	٣١	نهد بنت شمعون تفتش من محلة اليهود
"	٢٥٠	١٨ تموز ١٩٢٠	سرقة	"	محمد بن سليمان حشمه من محلة كنز سوسه
"	٢٥٥	٢٠ -	قتل	٤ ايلول	حسن بن خالد الدبس من محلة مسجل الانصاب
"	٢٥٤	١٠ اغسطس ١٩٢٠	"	"	محمد اشقيه من قبر عاتكة
"	٢٥٥	٢٠ تموز ١٩٢٠	"	"	حدي بن عيسى من قرية القابون
"	٢٥٨	١٠ اغسطس ١٩٢٠	"	٧	ابراهيم اليفدادي من قبر عاتكة
"	٢٥٩	٥ -	"	"	علي بن سعيد سليمان الحشاش واحد بن حسن من قرية عين توما
"	٢٥٩	٥ -	"	"	محمد عكاش واخيه سعيد وعلي بن عبد الباقي الشعراوي واخيه احمد وعلي بن مصطفى المروفي كوسا وحسن بن محمد خرمه من قرية دسر

ان الاشخاص

الذين اعلوا قد اتمروا. ايات المينة انواعها اعلوا وقد منحوا من جانب رئاسة استئناف الجزاء مهلة عشرة ايام لرفع اوراقهم الى المحكمة والقانون ويحضروا الى جانبها واذا لم يأتوا خلال هذه المدة فترفع المدة ٣٧١ من قانون اصول المحاكم الجزائية يعتبرون غير مظهرين لحقوق المدنية فيستقون من الحقوق المدنية وتجري محاكمتهم غيابياً وتجرى اموالهم بالثأب والحق لهم اقامة دعوى مايل يادروا للادعاء عليهم وكل من علم بمثل وجودهم جاز على الاخبار عنهم كما انه يجوز جميع موظفي الضابطه المدنية على القيام القبض عليهم وتسليمهم

طبع في المطبعة الحكومية العربية

كل ما يتعلق بقرينة الجريدة يراجع بشأنه دائرة المطبوعات

يرتفع من اعلانات الحكم ودوائر الاجراء والتعليق والامسالت الرسمية خمسة قرشاً سوريا بصورة معلومة ولو شئت عن كل سطر من الاعلانات الاحلية والقارية



تاريخ نشأتها سنة ١٣٣٧ هجرية ١٩١٩ ميلادية بدل الاشتراك السنوي ٦٠ قرشاً سوريا في الحاضرة و٧٠ قرشاً داخل البلاد السورية و١٠٠ قرشاً خارجها ثمن النسخة الجديدة في الحاضرة قرش سوريا

دمشق: الخميس ١٠ محرم الحرام سنة ١٣٣٩ هـ / ٢٣ ايلول سنة ١٩٢٠

### زيادة الرواتب

قرئت تذكرة رئيس البعثة الفرنسية في دمشق ومفادها ان نظام الجنرال غورو يوافق على ان يضاف الى رواتب الموظفين (١٥) في المئة منذ بداية تشرين الاول سنة ١٩٢٠ و(١٠) في المئة اعتباراً من اول كانون الثاني سنة ١٩٢١ فتصبح الزيادة على رواتب الموظفين بالغة (٢٥) في المئة منذ كانون الثاني سنة ١٩٢١ وان ثقتهم يوافق أيضاً على ابلاغ رواتب المتقاعدين والارامل والشورى وذلك اعتباراً من اول تشرين الاول سنة ١٩٢٠

مادة قانونية

وزارة المالية مأذونة بصرف (٢٣٢٨١٠٢) تخصيصات منضمة الى الميزانية العمومية للسنة الحاضرة لقاء اضافة (١٥) في المئة الى رواتب الموظفين و(٢٥) في المئة الى رواتب المتقاعدين والارامل والايام التي كانت تصرف قروضاً تركية بحسب قرار مجلس الشورى وذلك اعتباراً من اول تشرين الاول سنة ١٩٢٠

تبلغ (٢٣٢٨١٠٢) قرش سوريا ولذلك تقر قبول الزيادة المنوه بها على الوجه الآنف الذكر ووضع المادة القانونية الآتية:

العام

\*\*\*

تعطيل معيضة

وردة المطبوعات من نظارة الداخلية ان مجلس الوزراء قرر تعطيل جريدة في العرب لاجل غير مسمى لانه تكرر منها نشر الاخبار المختلفة

\*\*\*

للمنوعة اموالهم

بما انه قد تألفت لجنة تحت رئاسة التصرفية لاجل تدقيق ادعاءات وولائق من نيت ارضائه وامواله سيقطع حادثة خربة الفزاة فيجب على كل من يدعي انه نيهت ارضائه وامواله في تلك الحادثة ان يراجع اللجنة الموقرة المنعقدة في غرفة مجلس ادارة اللواء من الساعة التاسعة الى الساعة الثالثة عشر قبل الظهر من كل يوم مستمعاً للوقائق التي تلبث دعواه لتدقيقها وذلك لغاية اسبوع اعتباراً من تاريخ ٢١ ايلول سنة ١٩٢٠

تقديم

من دائرة المطبوعات الفرنسية

لقد نشرت جريدة في العرب في عدد ما عشرين ايلول خبرين لا اثر لهما من الصحة مفادها ان الحكومة الفرنسية فرضت غرامة حريسة على الحوارة قدرها نصف مليون ليرة وان ازمير سقطت بيد الاملاك على اثر معركة هائلة قتل فيها ثمانية عشر الفا من حامية ازمير اليونانية

هكذا منه الاصل

وجاءنا ايضا:

صرح نيك مانسكو ان الاتفاق قد

تم مع اليان ولكن لابد من الاتفاق مع

رومانيا لاجل: ١- رد النفوذ الفرنسي في

اليوناني الى البحر الاسود

العلم على لندن - ١/٢ - ٥٣/٣٢

نيويورك - ١٥/٢٦

الجيكا - ١/٢ - ١٠٦

ايطاليا - ٣/٤ - ٦٥

براغ - ٣/٤ - ٢١

رومانيا - ١/٢ - ٣١

سويسرا - ٢٤٦

سوريا - ٢٣٠

اليابان - ٢٤٠

الصين - ٢٨٥

كاثرون - ٢١٠

غورر

(مقالة ايس)

بم رئيس مجلس الوزراء لايطال

على اثر عودته الى ايطاليا بصفة شكر الى

رئيس مجلس الوزراء الافرنسي الموسيو ملران

فاجاه مع رايحه من ان مقابلة ايس

توطد الصلات التي تربط الامتين اللاتينيتين

(الموسيو ملران في سويسرا)

ستقابل الموسيو ملران ورئيس الاتحاد

السويسري يوم الاربعاء في مدينة لوزان

بعد ان يزور الموسيو ملران مكتب العمال

البول في جنيف

(الفرس الافرنسي في امريكا)

وصلت الى نيويورك الجاهزة للفرسوية

عرض مشروع الفليب على المستر

لويد جورج وبتنظر ورود جوابه جالا

ورغذا من انباء اللان ان السا وبلا ربا

لد دعا الى مؤتمر بروكسل لكي ينديا رايها

بشرع على لغا صاين بولندا

ولندا يوم ١٨ الجاري في ريفا

صرح الموسيو نيك جالسكو في حديث

له مع جريدة «جورنال» ان مقابله بالموسيو

بيلان والسنيور جيولي كانب نم عن روح

الورا والاتفاق - وقال انه سيقصد روما

وسما يذهب الى باريس ولندن وبراغ ويلتراد

الجزر جريدا «مورينغ بوست

ودبلي تالفراف» ان الموسيو ستامبوليني

سجل الى لندن في شهر تشرين الاول

لشرع في المناكرات بشأن المسائل المالية

والاقتصادية

جا في برية من وشطن ان

الاتفاقيات في الولايات المتحدة قد افقت

الى انتصار الحزب الجمهوري انتصارا باعرا

\*\*\*

وقوعات النفوس والجزوا

فرقت تذكرة وزير الداخلية ومفادها

ان مجلس المديرين كان في ٢١ كانون

الثاني سنة ١٩٢٠ لوم تمديد مدة القو عن

الجزوا القدي على وقوعات النفوس كافة

سنة اشهر اعتبارا من تاريخ ١ شباط سنة ١٩٢٠

وبما ان المدام المذكورة قد انتهت في ١٩ اغسطس

سنة ١٩٢٠ واصبحت المراجعات للقوات النفوس

الكل على كانت عليه قبل ذلك التاريخ بسبب

تخوف الاهلين من اعياء الجزوا القدي المعين

في قانون وقوعات النفوس فان الوزير المشار

اليه يرى ان المصالحة تقضي تمديد ما قاله

سنة اشهر اخرى بدرجة بدوام ماملات النفوس

كقيد: المنكرتين وتسجيل الوقوعات السائرة

ولدى المذاكرة تقرر تمديد مدة القو سنة

عن الجزوا القدي في جميع ماملات النفوس

سنة اشهر اخر اعتبارا من تاريخ نشر هذا

القرار في الجريدة الرسمية

في ٣ محرم سنة ١٣٣٩

و ١٦ ايلول سنة ١٩٢٠

\*\*\*

الفاء الادارة العرفية

لدى البحث في مجلس الوزراء والمذاكرة

في قضية الادارة العرفية التي اعلنت في عهد

الحكومة السابقة تبين انه لم يبق لزوم لدولها

وان المصلحة تقضي باعطاء ذلك لقرار غدا

الادارة العرفية التي اعلنتها الحكومة السابقة

في ٣ محرم سنة ١٣٣٩

وفي ١٦ ايلول سنة ١٩٢٠

\*\*\*

تكذيب

جاءنا من وزارة الداخلية عطفًا على

كتاب دوله رئيس الوزراء ان جريدة (الغدا)

ذكرت في عدد الاثنين الموعود في ٢٠

الجاري انه تقرر في العاصمة تأسيس مشيخة

اسلامية وترشح الخ - الا ان هذا الخبر عار

عن الصحة جانا

\*\*\*

درك اذرع

جاءنا من قنصل لواء الدرك انه يجب على

عموم الدرك المتطوع والبرطة الى سرية

ازرع او الذين يريدون الدخول على هذه

السرية حسب الاصول ان يراجعوا قائد

السرية في المدرسة الحربية في ١٧/٩/٢٢

\*\*\*

اسعار السحب على باريس

يوم ٢٠ ايلول سنة ١٩٢٠

١١ ٥١٢ اليرة الانكليزية بالفرنكات

١٢ ٥٢١ الصرية

١٠ ٢٢١ المصرية بالقرش السوري

١٥ ٣٨٦ السورية بالقرش المصري

\*\*\*

قرارات محكمة التمييز

قرار شرعي رقم ١٧

قرى هذا الاعلام الشرعي الصادر من

المحكمة الشرعية بمدينة حلب الموعود في ٦

رجب سنة ١٣٣٩ المرفوع لمحكمة التمييز

العربية بكتاب من قاضي حلب. لينفق

مميزا بانه على استدعاء المحكوم عليه فيه

الا في الذكر البلم اليه في ١ ذي القعدة

سنة ١٣٣٧ لانا هو يتضمن ان وكيل احمد

ابن صالح آقا الا وري اذعي على وكيل الحاج

صالح الداس ورائت الندي الحليجي وخليل

بك ابن الحاج حسين بك ابراهيم باشا ان

يجد موكله الاعلى الحاج حسين القادر آقا

الاميري كان قد ولف عقاله الملوكة له

يطلب على ليله ابراهيم كفا على ان يكون هو

الذلي وتبرج دوله بيه الى الجاه هذا الوهاب

هكذا منه الاصل



جلي ابن الواف ويزود بعده لاجنه حسن  
آقا واذا مات تهر الاو شد فالارشد محمد  
ه جسد من اولادهم المذكور ثم على اولادهم  
اولاد اولادهم كذلك طبقة بعد طبقة فاذا  
انقضوا فغسل الاثا لاولادهم من صلهم  
ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم طبقة  
بعد طبقة فاذا انقضوا فلأى إلهامك الشرعي  
يجب وذلك بموجب كتاب الوقف المخرج  
من سجله المهنوط بالمهكمة المشار إليها المؤرخ  
في ٥ محرم الحرام سنة ١١٦٦ وان التولية  
المذكورة آتت بحسب الشرط او لكانه من  
اولاد المذكور من ذرية الواف وذكر نسبه  
اليه وانه ارشد الموجودين منهم وذكرهم  
وان الموكلين للمدعي عليهم يمارضون موكله  
بالتولية بغير حق وطلب منهم من ذلك  
فاجاب وكيل المدعي عليهم ان التولية حق  
موكلها لانهم ذكور من ذرية الواف وذكر  
نسبهم اليه من جهة الاثا وانهم جميعا ارشد  
من غيرهم ومسؤولون في الرشد وذكر ان  
المستحقين شخصين من اهل طبقتهم وانهم اول  
بنات من موكل المدعي لانه من الطبقة الخامسة  
وهم من الرابعة ثم ادعى وكيل المدعي ان  
التولية حق اولاد المذكور دون اولاد الاثا  
بمقتضى شرط الوقف المسطور ثم قال وكيل  
المدعي عليهم انه المذكور من ذرية الواف  
وان كانوا من اولاد الاثا وبعد عدة  
مدافعات من الطرفين في ذلك اقبلت القضية  
لمنعي حلب فاجاب بما تضمنه ظهر لي من  
الشرط الاخير المذكور سنة كلام الوقف

المطلوب فيه بيان من مستحق التولية  
وهو ثم من بعدهم فلي الارشد من اولادهم  
واولاد اولادهم المذكورين المذكور الخ  
ان شرط التولية فيه شامل للمذكور من ولد  
البنين والبنات لحلوله عن القرينة بخلاف  
الشرط الاول فان فيه اختصاص التولية  
بالمذكور من ابنا المذكور وهي (فاذا انقض  
اولاد المذكور) فانها ادلة على ان غرض  
الوقف حرمان اولاد البنات مطلقا ذكرًا  
او انا لكونهم ينسبون الى آبائهم لا اليه ثم  
ادعى الحاج صالح احد موكل مدعي عليها  
ان تلك التولية المذكورة موجبة عليه بموجب  
سجة شرعية مؤرخ في ٥ رجب سنة ١٢٢٨  
الصادرة من المهكمة المشار إليها وسجله فيها  
واعترف الموكلان الاخران له بذلك ورضي  
بتوجهه التالين اليقين عليه بمقتضى المادة  
١٦٥ و١١٥ من قانون توجيه الجهات فحكم  
الحاكم بان شرط الوقف المسطور يشمل  
الارشد من المذكور من ذريته وان اولاد اليه  
بأبني طبقة بعد طبقة وان باقي التولية حق  
الحاج صالح احد الموكلين بمقتضى المادة  
المذكورة من القانون المذكور ومنع المدعي  
من دعواه وقرئ استدعاء التمييز السابق  
المؤرخ في ١ تشرين اول سنة ١١١٩ للموافق  
في ٦ محرم الحرام سنة ١٣٣٨ ضمن للدة  
القانونية وهو عبارة عن طلب تقض الحكم  
لحلفته الحكم الشرعي كما يظهر من فتوى منعي  
دمشق المرسلة معه وتضمن بضبط المذكور في

شرط الوقف قيد للغات على ما اتفق به  
الاكثر والضمير المضاف اليه في البع  
الثاني غير على اولاد الفلث المذكور لنا  
فيجري قيد المذكور المتضابقين في بقية البطون  
كما لا يخفى اذا علم ذلك فالتولية لاحد المدعي  
المذكور بعد اثبات ارشده بالوجه الشرعي  
لأنه ابا الى الوقف بمحض المذكور والحال ما  
ذكر كما التفتيح وغيره والله سبحانه وتعالى اعلم  
وعلى فرض ثبوت التولية لاولاد الاثا كما  
ذكر فلم يستند القاضي في توجيهها للحكمه  
الى ثبوت شرعي ولدى التدقيق والمذاكرة  
بالاجاب تبين اولاً ان مقتضى شرط الوقف  
المذكور في صورة الوقفية الرسالة مع اوراق  
هذه الدعوى يتطابق على ما اتفق به منعي  
دمشق الشام من جعل التولية حق المذكور  
من اولاد الظهور دون المذكور من اولاد  
البطون من ذرية الواف فلم يلموجه عدول  
القاضي عن ذلك ثانياً بى توجيهه في التولية  
على ان الحاج صالح شريك في الثلث توفيقاً  
لحكم نظام التوجيهات مستنداً في هذا على  
الحجة الحكيمة في الاعلام ولم يستحق ذلك  
لان هذه الملة التي ذكرها فيه واجلت  
ودقت لي يتضمن توجيهه ثلث تولية وقف  
مؤرخ في سنة ١١٨٥ وتاريخ الوقف الموقوف  
عن توليته في هذا الاعلام سنة ١١٦٦ وقد  
صرح القاضي في جوابه عن استفسار مهكمة  
التمييز العربية منه عنها عدم وجود حجة  
اخرى يند الحكم له وعلى فرض توجيهه ثلث  
التولية الوقف المازع في توليته المؤرخ في

سنة ١١٦٦ من قبل هيئة مجلس توجيه الجهات  
على احد المدعي عليهم الحاج صالح هذا لا  
يطل بشرط الوقف القائل بمحض التولية  
الوقف المذكور بالمذكور من اولاد الظهور  
لكل الفتى الآراء في ٥ جمادى الثانية  
سنة ١٣٣٨ و٢٤ شباط سنة ١٢٢٠ عملاً  
بالادين ١٨٣١ من الملة و٢٤٤ من اصول  
الحايات الحقوقية على قضه واعادته لحله  
ببطلان ذلك للطرفين واجراء الاجاب الشرعي  
\*\*\*

#### قرار حقيقي رقم ١٢٠

بعد ان تبين من التدقيق ان طلب  
التميز المتقدم من خليل بن خلف المستات  
بأرخ ٢٥ شباط سنة ١١٩١ واقع في مدته  
القانونية واتفق الرأي على النظر فيه دقت  
الفترة الحكيمة الميز بها الصادرة من معاون  
الحاكم المنفرد في مكره لواء الكرك المؤرخة  
في ٢٥ شباط سنة ١١٩١ وما تفرع عنها من  
الاوراق تبين ان طلب التمييز خليل المستات  
ادعى لدى الحاكم الموما اليه بانه قبل دخول  
الجيش العربي الى الكرك تمدي عليه كل  
من محمد بن خليل الحاشنة وعبد النبي واخيه  
سليم ولما اسعد الرهاينة وتنازعا معه ومع  
والله وعائلته وبعد ان جرحهم جرحاً  
معددة طبقوا عليهم ولم يقبلوا بالافراج عنهم  
ولا بالسماح لهم بالمرور حتى قبضوا منه خمسة  
اربعين مجدياً وسمى على ذلك شهوداً وطلب  
جلب المدعي عليهم والحكم بتحصيل المبلغ  
للمذكور منهم وبالحاكة الجارية اجاب محمد

احد المدعي عليهم بانه قبل دخول الحكومة  
العربية ضربت المدعي وعائلته احد ابناء  
عشيرته المسمى سليم بن اسعد الرهاينة وقد  
حضر لندم جاد الله القطان واجرى مصالحه  
ودفع لهم اربعين ريالاً حسب عرائد اهل  
الكرك وانت سليم المذكور استلم المبلغ  
المذكور صلحاً عن جرحه والمدعي عليها  
الاخران صادقاً على افادة المدعي عليه محمد  
المذكور ووكيل المدعي اجاب بانه نظراً  
لتضييق المدعي عليهم على موكله فقد اضطر  
للمصالحة ودفع المبلغ المذكور وبعد ان تمت  
الحاكة حكم الحاكم بمنع معارضة المدعي للمدعي  
عليهم بالمبلغ المذكور لكونه اذا تم الصلح  
فليس لاحد من الطرفين الرجوع عنه وليس  
للمدعي عليه ايضاً استرداد بدل الصلح توفيقاً  
للمادة (١٥٥٦) من الملة الجلية وطلب التمييز  
يتضمن ان الحكم الواقع مخالف للاصول  
ليطلب الميز تقضه ولدى المذاكرة بالاجاب  
تبين اولاً ان الحاكم لم يحقق ان كان الواسطة  
جامد الله المذكور فضولاً ام لا ثانياً اذا لم  
يكن فضولاً وكان المبلغ المدعي به هو من  
مال المدعي فالمدعي عليهم ادعوا المصالحة  
يدل قبره اربعون ريالاً مجدياً فقط ووكيل  
المدعي ادعى ان المصالحة رقت على اثر  
التضييق اى الاكراه والحاكم لم يكلفه لاثبات  
الاكراه حتى اذا عجز فطلب اثبته المرجحة  
على الطريق فاذا عجز المدعي عليهم فليدعي  
اليمين عليهم بعدم الاكراه والتضييق عملاً  
بالواد (١٠٠٦) و(١٧٦٩) و(١٧٧٠) من

من الملة الجلية ثالثاً ان المدعي عليهم لم  
دعوى المدعي باليمين لاثبات الباقية من  
اصل المبلغ المدعي به والحاكم لم يكلف المدعي  
لاثباته او لتقليف عبثاً بل حكم بمنع  
المعارضة عن كامل المبلغ وهذا ايضا مخالف  
للقانون ولذلك واستناداً على المادة (٤٤) من  
قانون حكم الـ بقرار باتفاق الرأي في  
الجلسة المنعقدة في ٨ رجب سنة ١٣٣٧  
و٨ نيسان سنة ١٩١٩ تقض الحكم المذكور  
واداة الاوراق لحله لاجراء الاستئناف  
التعليقات كما تقتض المادة (٤٦) القانون  
المذكور وبخرج القضا البالغ خمسة غروش  
يمود على من يظهر النتيجة غير حق  
\*\*\*

#### قرار جزئي رقم ١٢٠

قرئ في الاعلام الصادر من الحاكم  
المنفرد في قصبه منيع المؤرخ في ٢٤ نيسان  
سنة ١١٩١ وما تفرع عنه من الاوراق  
المرفوعة لمهكمة التمييز العربية بناء على طلب  
واستدعاء المحكوم عليه فيمشلان بن ابراهيم  
البرهيش من اهالي قرية قبة المؤرخ في ٢٧  
نيسان سنة ١١٩١ المعطى ضمن الملة القانونية  
فوجد يتضمن الحكم بقبول طلب التمييز  
المذكور مدة مئة شهر توفيقاً للمادة (١١٠٠)  
من قانون الجزاء لارتكابه جرم تعذيب الحاكم  
المنفرد في القضاء المذكور على اجراء  
من حراء تعذيبه كاتب المهكمة الدائرة  
باعتبار جرم تعذيب الحاكم اعظم من جرم  
الاخر بعد توحيد كلا الدعوى بين وقتي القاعدة



## إعلانات

من زيادة اعمار

تقرر بمجلس ادارة قضاء درعا تعيين مدة الزيادة لالتزام اعيان الزبون في القضاء المذكور من ٢٠ ايلول سنة ١٢٠٠ لغاية ١٠ تشرين اول سنة ١٢٠٠ وسدة الاحالة من ١١ تشرين اول سنة ١٢٠٠ لغاية ٢١ منه فعلى من يرغب الالتزام مراجعة ديوان وارشات الشام او قلم مال القضاء المذكور ضمن المدة المعينة

\*\*\*

فهم من اشعار قائم مقام دوما ان مجلس ادارة القضاء قرر تعيين مدة الزيادة لاستيحاء اراضي القصير التي هي من املاك الدولة من ٢٠ ايلول سنة ١٢٠٠ لغاية ١ تشرين الاول سنة ١٢٠٠ والا حالة من ١١ تشرين منه لغاية ٢٠ ايلول سنة ١٢٠٠ وتجرى السابقة بين الطالبين في ٥ تشرين اول سنة ١٢٠٠ يوم الثلاثاء

\*\*\*

مدرسة الحقوق

بشرت مدرسة الحقوق بالتدريس في ٢ ايلول سنة ١٢٠٠ وعليه يذبح مديره لامة التلاميذ ان يحضروا الى المدرسة من الساعة الثامنة وسطية

\*\*\*

مناقصة

تمساج ادارة استشار الخط المجري الى خمسين طناً من خطب الخور ومثلها من

من قانون حكم الصلح على نقض الاعلام المذكور واعادة الاوراق لمحلها لاجراء الاجاب وايفاء التبليغات عملاً بالمادة (٤٦) من القانون المذكور وخرج النقض البالغ خمسة وثلاثين غرشاً يعود على من يظهر في النتيجة غير محق

\*\*\*

أحكام استئناف الجزاء

بتتمة المحاكمة النهائية الجارية بحكمة استئناف جزاء سورية بدعوى مرقعة اشياء يوسف قره بت وادتين بن همار سوم بصورة قبح الجدار من طرف المتهم الفار محمد بن حسين صالح التركي من اهالي بروسه الذي ما اليه وجوداً في المدة الممنوحة له بالقرار الذي تباع واعان بموجب المادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية بناء على مضبطة الاتهام الصادرة بحقه من حاكم الجزاء المنفرد وبعد التدقيقات الالفة قد ثبت وتحقق ان المتهم ارتكب فعل السرقة على الصورة المذكورة وان حركته مطابقة للمادة ٢٢٠ من قانون الجزاء وتوقيع حاكم عليه بوضعه في انكسار مدة ثلاث سنوات من اقله من اقل من المدنية وسرر امواله واملاكه وادارتها بمعرفة الحكومة ولاجل ان يكون ذلك معاً لا محوم صار تعظيم واعلان هذه الخلاصة

في ٢٣ اغسطس ١٢٠٠

\*\*\*

توحيد الجرائم وعدها سبباً للشدة واللائحة التمييزية لتضمن ان الشهود شهد ان التحقيق كان خارج دار الحكومة وليس باثناء الوظيفة ولا يسبب اجرائها بعضهم شهد بان ساي افندي هو الذي حقه وان حاكم المنفرد هو ابن عم ساي افندي وانه ما كان قصد تحقير بقوله تساعدين بمضكر البعض بل انما كان قصده اشهر لتدعيم انشاء المدي ولذلك يطلب النقض ولدى المذاكرة بالاجاب تبين اولاً ان الحاكم لم يحلف الشاهد ويس ابن احمد ثانياً قد عد الجرم من قبيل الم والمقدح ورأى الدعوة بصورة راجية ولم يستحضر المدي العام خلافاً لصراحة المادة الثامنة من قانون حكم الصلح ثالثاً كانت عليه ان يظن ثبوت الجرم الاول المنفرد الم المظنون عليه ثم يحكم بهما جميعاً وتوحيداً بالنظر لاشد لا كما حكم رابعاً مع كونه عد الجرم من قبيل الم وتندرج في نظر الى افادة المظنون عليه بحق ساي افندي بانه مستعد لادانة ما نسبة اليه حسباً لتفضيه الفقرة الثالثة من القسم الاول من المادة (٢١٤) من قانون الجزاء خامساً قبل ان يستجوب الحاكم ا على عليه بصفة مظهرناً بتحقيق معسار الحاكم را الى ان يستمع الشهود المحررين بالنيابة حكم عليه فوراً بحسب سنة اشهر لتلك ونظراً لما ذكر من مخالفات القانونية اتفقت الآراء بتاريخ ١٧ شبان سنة ١٣٣٧ و ١٧ مايس سنة ١٣٣٨ استناداً على المادة ٤٤

المعومة المدد وقماقت المدة والديون لم يفران في فتنه عليه طرحت الدار المذكورة بالزاد الثاني مدة خمسة واربعين يوماً كجرت الاحالة الاولى اعتباراً من تاريخ ١١ ايلول سنة ١٢٠٠ وتعلقت مدة الزيادة خمسة واربعين يوماً من ان يقبل الفرف المائة خمسة غرش ثم تجري احالتها القطعية من له رغبة بالشراء فليراجع دائرة طابور الدلال الحاج محمد بن حاج وعليه صار اعلان الكيفية في ١١ اغسطس سنة ١٢٠٠

\*\*\*

ان مروش ونوال بتا يوسف بن سادة من اهالي قرية كفر يوم التابعة لاه استداننا من سليمان واسكندر وابراهيم اولاد قبالان مبلغاً قدره اثنا عشر الفاً واربعة قرش ولقاء هذا المبلغ قد افترقا اليوم فراقاً الرقاء جميع التالفية رغم وثلاثة ارباع الدولم الكائنة في القرية المذكورة والمعومة الحدود وقد اقتضت المدة والديون لم تفياديينها فلما طرحت الدفات المذكورة بالزاد الثاني مدة خمسة واربعين يوماً وقد اقتضت وجرت احالتها الاولى اعتباراً من تاريخ ١٥ ايلول سنة ١٢٠٠ وتعلقت مدة الزيادة خمسة عشر يوماً على ان يقبل الضم في المائة خمسة فمن كان له رغبة بالشراء فليراجع دائرة طابور الدلال الحاج محمد بن حاج وعليه صار اعلان الكيفية

\*\*\*

واربعون يوماً من تاريخ تجري احالتها الموقته و يقبل الضم خمسة بالمئة مدة خمسة عشر يوماً ايضاً ثم تجري احالتها القطعية المذكورة فمن كان له رغبة بالشراء نصف المدة المذكورة عليه ان يراجع مديرية طابور الدلال علي غازي ولاجله تحرر هذا الاعلان في ١١ ايلول سنة ١٢٠٠

\*\*\*

كارن طرح بالزيادة العلوية مائتين وثمانية دوقات من اصل خمسة وثمانين الف ومائة دويم من كامل ضحي قرية ديرفور التابعة لواء حصص المعومة الحدود المقررة فرافاً بالرفاء من طرف الحاج سلطان بن فرخان الى الحاج سليم افندي الباقي لقاء مبلغ اثني عشر الف غرش وحيث اقتضت مدة الزيادة الاولى فيعد تاريخ المدة بخمسة عشر يوماً يقبل ضم بالمائة خمسة غرش فمن له رغبة بالشراء فعليه ان يراجع دائرة طابور حصص والدلال سليم التيفاي في ١٨ ايلول سنة ١٢٠٠

\*\*\*

بيع دار

ان محمد وسارة وفريده وشيمه اولاد الشخ خالد بن محمد وشبه وفاطمة ابنة الشيخ محمد المصري استقرضوا من خالد افندي واخيه مصطفى ولدي حافظ مراد آغا مبلغاً قدره مائة وخمسة وعشرين ليرة عثمانية وقامت لهذا المبلغ باعوا المذكورين بمأ بالرفاء جميع الدار الكائنة في محلة المشارقة بمجما

حطب الزبون وقد وضعت في المناقصة العلوية على ان تجري الاحالة الاولى يوم الثلاثاء الواقع في ٢١ ايلول سنة ١٢٠٠ الساعة الحادية عشرة والاحالة القطعية بعد مرور ٤٨ ساعة من ذلك التاريخ فمن يود الاشتراك بهذه المناقصة عليه مراجعة ادارة استشار الخط المجري العامة في محطة التزوت مستصحباً خمسة وعشرين ليرة عثمانية برسم التأمين مدير استشار الخط المجري العام ياسين الحراكي

\*\*\*

حيث ان استاذية الامراض الزهرية والجلدية وطرق البرية وسريراتها اصيحت شائعة في المهمل الطبي السوري فعلى من آس في نفسه الكفاءة للقيام المذكور ان يراجع المهمل لغاية ٢٠ ايلول سنة ١٢٠٠ وتجرى السابقة بين الطالبين في ٥ تشرين اول سنة ١٢٠٠ يوم الثلاثاء

\*\*\*

بيع نصف خان

وضع في ميدان الزيادة العلوية نصف الخان الواقعة في محلة العماره برانية بواق جامع الملق بالمعومة الحدود الجارية تحتك جده ابن الشيخ محمد الخلاوي والمباة بمأ بالرفاء والوكالة الدورية الى سعيد بك ابن عبد القادر افندي شيخ السروجيه بموجب سند مبادنة المورخ في ١٧ تشرين ثاني سنة ١٣٣١ رقم ٢٣ بناء عليه بعد مرور خمسة

هكذا منه ليصل